

مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر

دراوسي مسعود *

Summary:

This study aims at analyzing the meaning of equilibrium and stability in the economic doctrine referring to the general economic equilibrium in Algeria. So, this study shows the meaning of equilibrium in the economic doctrine and the way of restricting and limiting it whet her at the partial level or at the general or national level first.

It also shows and tackles the meaning of economic stability. In addition the study shows the general economic equilibrium in Algeria during the last years.

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تحليل مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى التوازن الاقتصادي العام للجزائر، فتعرض الدراسة أولاً لمفهوم التوازن في الفكر الاقتصادي وكيفية تحديده سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الوطني أو العام، كما تعرض الدراسة كل ما أمكن لخطورة حالة اختلال التوازن الاقتصادي على المجتمع، ثم تعرض الدراسة لمفهوم الاستقرار الاقتصادي. فضلاً عن ذلك تعرض الدراسة التوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

* أستاذ أستاذ مكلف بالدروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحطب - البليدة -.

مقدمة:

إن موضوع التوازن الإقتصادي الكلي والاستقرار الإقتصادي حظي باهتمام كل الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، مما جعل تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي والاستقرار الإقتصادي له أهمية كبيرة.

تتضح هذه الأهمية خاصة بعد التحديات الكبيرة التي واجهت البيئة الاقتصادية الدولية مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي شملت هذه التحديات اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وركود النمو الاقتصادي الدولي وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز ميزان المدفوعات الخارجية، وأمام هذه التحديات انتهجت العديد من الدول النامية برامج للتصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي بهدف استعادة التوازن الاقتصادي العام، وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية وزيادة كفاءتها.

وقد اعتبر العديد من الاقتصاديين والمحللين تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي، والاستقرار الاقتصادي دعامة أساسية وركيزة هامة في برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الشامل التي انتهجتها الدول النامية ومنها الجزائر، وذلك يبين لماذا ارتكزت جهود التصحيح على السياسات المالية والنقدية التي تستهدف تحقيق المواءمة بين الطلب المحلي ومستوى الموارد المتاحة كما تسعى إلى خفض عجز الموازنة الحكومية، وترشيد سياسة سعر الصرف بما يحقق التوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

ومما سبق تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة المحاور الرئيسية التالية:

بعد التحليل، يبيّن أن هناك تبايناً في النتائج بين الدول النامية المختلفة، وذلك يعود إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة.

أولاً: مفهوم التوازن؛

ثانياً: نماذج التوازن؛

ثالثاً: الاستقرار الاقتصادي؛

رابعاً: التوازن الاقتصادي العام في الجزائر.

أولاً: مفهوم التوازن

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات و المفاهيم القديمة في الاقتصاد ؛ وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الغالب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن و مفاهيمه وكيفية تحقيقه حيث تفترض أن جميع الأسواق في حالة توازن ؛ ولقد كانت هذه الفرضية حجر الزاوية لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي كما كانت نظرية التوازن و اختلال التوازن وإدماج تلك النظريات في النماذج الاقتصادية ، العمل الرائد الذي قام به الاقتصادي الشهير كينز KEYNES وغيره من الاقتصاديين .

يزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام وقد أصبحت هذه النماذج أداة رئيسية لتحليل السياسات فيما يتعلق بكفاءة تخصيص الموارد والتفاعل بين الأسواق المختلفة هذه الأسواق التي تمثل دراستها التحليلية مدخلا هاما و ضروريا لدراسة درجة تشغيل النشاط الاقتصادي والذي يتميز بتداخل وتشابك العديد من قرارات الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام الموارد الاقتصادية وإذا ما توافقت القرارات التي تتخذها مختلف الوحدات الاقتصادية يصل الاقتصاد إلى حالة توازن، أي عندما

يتساوى حجم الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها مع حجم الموارد التي ترغب في حيازتها (1)

وبالتالي تحدث حالة عدم التوازن في الاقتصاد إذا لم يحدث ذلك التساوي.

يتفق الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن وقد يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب ومن ثم وسائل تحقيقه إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له (2)

أما على المستوى الوطني فإن التوازن الاقتصادي يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع والانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال المدة القصيرة (3).

وهناك من يتناول تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي بمفهوم الاختلال وعليه فإن اختلال التوازن يختص بالحالات التي لا يتوافق ويتزامن فيها العرض المخطط والطلب المخطط مع العرض المحقق والطلب المحقق.

إن اختلال التوازن يعني الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، أي أن هذا الاقتصاد ويكل بساطة يكون في حالة اختلال توازن في حالة ما إذا كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع (4).

وتفيد معرفة خصائص التوازن من كونه مستقر أو غير مستقر صانعي السياسة الاقتصادية في تحديد نوع التحليل الاقتصادي المطلوب في رسم سياستهم، إذا كانت العودة سريعة ومنظمة إلى وضع التوازن الأصلي

للظاهرة محل الدراسة يكون حينها التوازن مستقرا، أما إذا تغير الوضع التوازني للظاهرة ولم تحدث العودة إلى الوضع الأصلي للتوازن بسرعة فيكون التوازن هنا غير مستقر، وعندئذ تعتمد نتائج التحليل الحركي أو الديناميكي في رسم السياسة الاقتصادية، حيث أن التحليل الديناميكي يقوم على دراسة التوازن وتتبع الظاهرة عبر الزمن، في حين التحليل الساكن المقارن يهتم بتحليل ظاهرة التوازن، ومقارنة الوضع التوازني للمتغير الاقتصادي بين نقطتين في لحظة معينة، أي أن عنصر الزمن لا يأخذ بعين الاعتبار.

وفي الأخير نخلص إلى أن التوازن هو ذلك الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له.

ثانيا: نماذج التوازن

يتكون النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من مجموعة من العلاقات بين القطاعات وأسواق هذا الاقتصاد، وبالتالي فإن دراسة تحليل التوازن للاقتصاد مع دراسة درجة تشغيل النشاط الاقتصادي تتطلب دراسة العلاقات المتبادلة للأسواق المختلفة ومعرفة درجة التكامل والتفاعل والتداخل بين هذه الأسواق، لأن تحقيق التوازن أو اختلاله في أحد هذه الأسواق أو القطاعات إنما يؤثر في بقية الأسواق.

عند تركيز التحليل الاقتصادي على الآثار المباشرة لتغير في سوق ما أو قطاع معين على بقية القطاعات أو الأسواق الأخرى فقط، أي إهمال الآثار المرتدة لهذا التغير على السوق أو القطاع نفسه، فعندئذ نكون بصدد تحليل التوازن الجزئي.

أما تحليل التوازن العام يأخذ بعين الاعتبار آثار التغيرات التي تحدث في سوق أو قطاع معين على بقية القطاعات أو الأسواق الأخرى إلى جانب الآثار التي تنعكس على القطاع أو السوق نفسه.

1- توازن المنتج: حسب النظرية الكلاسيكية إن المنتج يسعى دائما إلى تحقيق توازنه مع أقصى ربح ممكن، وبعد شرط التوازن الأول في حالات السوق المختلفة (المنافسة النامية، المنافسة الاحتكارية، الاحتكار المطلق، احتكار القلة) تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية (5).

تمدنا النظرية الاقتصادية بمجموعة من العوامل التي يتمكن الاقتصاديون من خلالها التمييز بين أنواع السوق المختلفة، وبالتالي وضع الشرط اللازم والكافي لتوازن المنتج، من هذه العوامل عدد المنتجين في حقل الإنتاج والمشتريين لها.

2- توازن المستهلك: يسعى المستهلك دائما إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن، وإذا تحقق له هذا في حدود دخله المتاح، فإنه يكون قد حقق توازنه. إن توازن المستهلك تفسره عدة نظريات من بينها نظرية المنفعة الحدية والتي تعرف بأنها: (قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع) (6)، وحسب هذه النظرية فإن المستهلك يمكنه إعطاء مقياس رقمي دقيق للمدافع المتحصل عليها من استهلاكه لسلعه ما، أي أن المستهلك يستطيع ترتيب المجموعات السلعية التي يواجهها ترتيبا تنازليا حسب أهميتها له.

وحسب النظرية الحدية يتحقق توازن المستهلك (تحقيق أقصى درجة من الإشباع أو المنفعة) عندما تتعادل المنفعة مع التضحية، أي عندما تكون

المنفعة تساوي الثمن ويعدّ هذا الشرط الضروري لتوازن المستهلك إلا أنه ليس كافياً حيث يتطلب أن يكون الإنفاق الكلي يساوي الدخل.

بالإضافة إلى نظرية المنفعة الحدية نجد نظرية منحنيات السواء هي الأخرى تبحث في توازن المستهلك.

3- توازن السوق: يتوازن السوق عندما تتساوى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها مع الكميات التي يرغب البائعون في بيعها وعندئذ السعر الذي تتساوى عنده الكميتين يسمى سعر التوازن وتكون الكمية كذلك كمية التوازن، يحدث اختلال ثمن التوازن في السوق نتيجة عدم تكافؤ قوى السوق أي قوى الطلب مع قوى العرض، وعندئذ تعمل قوى السوق على إعادة الوضع إلى وضع التوازن الأصلي، وإذا تغيرت الظروف التي تواجه العرض أو الطلب على سلعة معينة في السوق تكون النتيجة تحرك كل من دالة العرض والطلب وبالتالي يحدث اختلال، وفي هذه الحالة نصل إلى نقطة جديدة للتوازن.

4- توازن الدخل الوطني: هناك عوامل عديدة تدخل في تحديد مستوى الدخل الوطني، منها الندرة أو الوفرة في العناصر أو المواد الإنتاجية، السياسات الاقتصادية المتبعة، هذا بالإضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية... الخ، وبالتالي فإن المستوى التوازني للدخل يتأثر بشكل أو بآخر بأحد أو بعض هذه العوامل (14)، انطلاقاً من المعادلة التالية: $y=c+s$ ، c : الاستهلاك، s : الادخار ، y : الدخل،

وحتى يتم التوازن ويتساوى الدخل مع الإنفاق الكلي لابد أن يتحول الادخار s إلى استثمار I ، حيث الإنفاق الكلي يساوي:

$y = c + I$ ، وبالتالي يكون شرط التوازن تساوي الادخار مع الاستثمار $s = I$ ، أو تساوي الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق، غير أنه لا يعني بالضرورة الاقتصاد في حالة توازن.

عند إضافة إلى ما سبق دور الإنفاق الحكومي G ، كما أن السحب من الدخل يكون في شكل ضرائب T أي جزء من الدخل يتسرب خارج التدفق الدائري ولا يعود مرة أخرى، في حين يمثل الإنفاق الحكومي نوعاً من الإضافات أو الحقن إلى داخل دائرة الدخل، وهذه الإضافات تؤدي إلى زيادة الدخل، وحتى يتحقق التوازن يجب أن تتساوى المسحوبات إلى خارج التدفق الدائري مع الإضافات إلى داخل دائرة الدخل وهذا ما يمثل الشرط العام للتوازن (7).

عند إضافة الصادرات X إلى جانب الإضافات كونها حقناً للطلب الكلي والواردات M إلى جانب التسرب أو المسحوبات كونها تسرباً من الطلب الكلي وبالتالي تصبح المعادلة المعبرة عن الدخل كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

وتعبر أيضاً عن معادلة الإنفاق.

إذا ما افترضنا أن الطلب الكلي يساوي قيمة الناتج الوطني فإن شرط التوازن في هذه الحالة هو: $I + G + X = S + T + M$.

مما سبق يتضح أنه في حالة تحقق التوازن فإن الشرط العام للتوازن هو تساوي إجمالي التسرب مع إجمالي الحقن، وهو نفسه الصورة المعكوسة لقيمة الناتج الوطني المحقق مع حجم الطلب أو الإنفاق الكلي ذلك أن تحقق إحدهما يعني تحقيق الآخر في نفس الوقت وهذا يؤدي بنا إلى

تحليل توازن الطلب الكلي وتوازن العرض الكلي وبالتالي التوازن الكلي والسياسة الاقتصادية.

5- التوازن الاقتصادي العام: يقصد بالتوازن الاقتصادي العام عدم وجود اختلال بين حجم الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع وبين حجم الاحتياجات الفعلية لأفراد هذا المجتمع، وحتى يمكن توضيح جوانب التوازن الاقتصادي العام وخطورة عدم تحققه على الاقتصاد الوطني نستعرض مجالات التوازن العام والتي تنحصر في مجالين رئيسيين هما: التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي.

أ- التوازن الاقتصادي الداخلي: يتمثل في التساوي بين الطلب الكلي على السلع والخدمات وبين العرض الكلي لهذه السلع والخدمات وبمعنى آخر تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة وفي نفس الوقت (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق الأوراق المالية)، أما الخطورة الناتجة عن عدم تحقق التوازن تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار (التضخم).

إن اختلال التوازن الداخلي يعدّ من الجوانب العامة في تحليل وتشخيص الاختلالات الاقتصادية، ومن ثم توجيه السياسات الاقتصادية- المالية، النقدية... الخ- إلى ما يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتطلب ذلك بداية تحديد مجموعة من العوامل التي تتفاعل معا في تشكيل وظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي الداخلي وهذه العوامل هي:

- فجوة الاستهلاك- الإنتاج

- فجوة الادخار- الاستثمار

- توازن الموازنة العامة

- التوازن النقدي

ب- التوازن الاقتصادي الخارجي: يعدّ التوازن الاقتصادي الخارجي من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها، حيث ينظر إلى توازن ميزان المدفوعات من عدة زوايا إحدى هذه الزوايا أنّ جانبي الميزان دائما في توازن، وهو ما يعرف بالتوازن الحسابي لميزان المدفوعات، كما يعدّ نتيجة طبيعية لسبب طريقة التسجيل في الميزان، والتي تتبع القيد المزدوج في المحاسبة. غير أنّ هذا التوازن الحسابي لا يعني توازنا اقتصاديا وهذا ما يهم الإقتصاديين وصانعي السياسة، ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتحقق تساوي الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، أي تحقق شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات، وهو التوازن بين الطلب والعرض في سوق النقد الأجنبي وهذا ما يفسر أنّ ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي إنتاج وادخار وصادرات ذلك المجتمع، لأنّ اختلال هذه العلاقة يترجم في عجز ميزان المدفوعات وبالتحديد عجز الميزان التجاري، والذي يعكس حقيقة أنّ الطلب المحلي على منتجات العالم الخارجي أكبر من طلب العالم الخارجي على الإنتاج المحلي.

ثالثا: الاستقرار الاقتصادي

يمكن تعريف الاستقرار على أنّه التوازن طالما أنّ العوامل المحددة لهذا الأخير لم تتغير، أي أنّ الاستقرار هو التوازن إذا بقي الوضع التوازني للظاهرة محل الدراسة مستقرا إلى أن يحدث تغيير في عامل أو أكثر من

العوامل المؤثرة فيختل التوازن ولا يكون هناك استقرار، ومع تعدد المفاهيم للاستقرار من جانب مختلف الاقتصاديين وذلك من خلال نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه، إلا أن التعريف الشامل للاستقرار يشمل مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق مستوى الأسعار، أو تلك التي تعمل على تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج أو الاستقرار معدلات الفائدة أو استقرار الأسواق المالية أو تلك الإجراءات والسياسات التي تستهدف رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني أو إعادة توزيع الدخل الوطني.

ينضمن المفهوم السابق للاستقرار كل ما تتضمنه السياسات الاقتصادية من تأثير على مستوى الطلب الكلي أو أية إجراءات من شأنها علاج حالي التضخم والانكماش أو الركود الاقتصادي، سواء بالتأثير من خلال أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي أو الضرائب)، أو أدوات السياسة النقدية التي تعمل في أوقات الركود الاقتصادي من خلال زيادة عرض النقود، ومما يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة والذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي، أما في حالة التضخم فتعمل على تقييد النقود والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يعمل على نقص الاستثمار وبالتالي نقص الطلب الكلي وهذا ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي بالمفهوم الكنزي. غير أن المنهج الكنزي في تحقيق الاستقرار استنادا إلى أدوات السياسة النقدية يجب أن يستكمل سياسة مالية مناسبة حتى يمكن نقادي التضارب بين السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أنه يجب ألا يفهم من ذلك ضرورة تحقيق الإجراءات والشروط التي تلزم لتحقيق

- تحقيق معدل مناسب ومقبول ومنتظم للنمو الاقتصادي يتماشى مع هدف تحقيق مستوى مرتفع للتشغيل، وذلك أن ارتفاع معدلات البطالة يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري، وبالتالي حدوث ركود اقتصادي والعلاقة الوطيدة بين هدفي تشغيل موارد الإنتاج والنمو الاقتصادي، فإن السياسات الاقتصادية يمكن أن توجه بصورة محدّدة، بحيث تشجّع عملية النمو من خلال تشجيع وتحفيز المؤسسات على الاستثمار أو تشجيع الادخار (9).

لقد اعتبر العديد من الاقتصاديين والمحللين تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي، والاستقرار الاقتصادي دعامة أساسية وركيزة هامة في برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الشامل التي انتهجتها الدول النامية ومنها الجزائر، ومن هنا نحاول أن نتطرق في هذه الدراسة إلى موضوع التوازن الاقتصادي العام في الجزائر وموقعه من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر مؤخرا وذلك في النقطة المالية.

رابعاً: التوازن الاقتصادي العام للجزائر

أوضحت الدراسة السابقة أن مصطلح التوازن ليس بجديد في الاقتصاد، إن كان ينصرف في العادة إلى توازن الأسواق سواء كانت أسواق السلع أو أسواق رأس المال أو أسواق العمل في مجالات السياسة الاقتصادية، جرت العادة على التمييز بين ثلاثة مفاهيم للتوازن وهي: التوازن الداخلي، التوازن الخارجي وتوازن الأجل الطويل أو التوازن الكامل، ويعرف التوازن الداخلي بأنه ذلك الوضع الذي يصل عنده الناتج الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، أما التوازن الخارجي فهو ذلك الوضع

- تحقيق معدل مناسب ومقبول ومنتظم للنمو الاقتصادي يتماشى مع هدف تحقيق مستوى مرتفع للتشغيل، وذلك أن ارتفاع معدلات البطالة يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري، وبالتالي حدوث ركود اقتصادي وللعلاقة الوطيدة بين هدفي تشغيل موارد الإنتاج والنمو الاقتصادي، فإن السياسات الاقتصادية يمكن أن توجه بصورة محدّدة، بحيث تشجّع عملية النمو من خلال تشجيع وتحفيز المؤسسات على الاستثمار أو تشجيع الادخار (9).

لقد اعتبر العديد من الاقتصاديين والمحللين تحقيق التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي والخارجي، والاستقرار الاقتصادي دعامة أساسية وركيزة هامة في برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي الشامل التي انتهجتها الدول النامية ومنها الجزائر، ومن هنا نحاول أن نتطرق في هذه الدراسة إلى موضوع التوازن الاقتصادي العام في الجزائر وموقعه من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر مؤخرا وذلك في النقطة الموالية.

رابعاً: التوازن الاقتصادي العام للجزائر

أوضحت الدراسة السابقة أن مصطلح التوازن ليس بجديد في الاقتصاد، إن كان ينصرف في العادة إلى توازن الأسواق سواء كانت أسواق السلع أو أسواق رأس المال أو أسواق العمل في مجالات السياسة الاقتصادية، جرت العادة على التمييز بين ثلاثة مفاهيم للتوازن وهي: التوازن الداخلي، التوازن الخارجي وتوازن الأجل الطويل أو التوازن الكامل، ويعرف التوازن الداخلي بأنه ذلك الوضع الذي يصل عنده الناتج الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، أما التوازن الخارجي فهو ذلك الوضع

الذي يحقق عنده مستوى الناتج الوطني توازن ميزان المدفوعات، أما التوازن الكامل أو توازن الأجل الطويل فهو الوضع الذي يتحقق عنده كل التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، على أن يكون واضحا أن تحقق التوازن الداخلي ليس شرطا ضروريا ولا كافيا لتحقيق التوازن الخارجي ولا العكس، ومعنى ذلك أنه لا توجد علاقة بسيطة تربط بين حالة الاقتصاد في الداخل (انتعاش أو انكماش)، وبين مركزه الخارجي (فائض ميزان المدفوعات أو عجزه) فكل التوافق بين احتمالات هاتين الحالتين ممكنة.

والحقيقة فإنه من الصعب أن يتواجد اقتصاد ما تلقائيا في وضع توازن الأجل الطويل وحتى إذا حدث هذا صدفة فإنه يصعب المحافظة عليه طويلا، فسرعان ما يتعرض الاقتصاد الوطني للصدمات سواء الخارجية الناتجة عن موقف ميزان المدفوعات أو الداخلية الناتجة عن ظروف الطلب الكلي التي تخل بتوازن الأجل الطويل منحرفة بالنظام عن وضع توازنه الداخلي أو الخارجي أو كليهما.

ومن هنا تبرز أهمية استخدام السياسة الاقتصادية للإسراع بعملية التكيف وتوجيهها نحو الهدف المنشود، وذلك من خلال استخدام أدواتها المناسبة وخاصة السياسة المالية أو النقدية أو الاثنين معا. وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري وفقا لبرنامج التنمية الوطنية فإنه خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي عانى من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة أي أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، وتمثلت الإختلالات في نمو الاستهلاك بمعدل أعلى من نمو الإنتاج، زيادة الإنفاق العام عن

الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر (المحروقات) وعليه فإن التحليل الدقيق لحالة الاقتصاد الوطني آنذاك يدل على أنه عانى من: اختلال في التوازن الاقتصادي العام.

غير أن التطهير النقدي والمالي الذي وضع في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي انتهجته الجزائر منذ مطلع التسعينات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير) في إطار اقتصاد السوق بدأ في إعطاء ثماره ابتداء من سنة 1995 أين تمّ الامتصاص التدريجي لفوائض السيولة شرع في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يبقى الشرط الضروري في استعادة النمو الاقتصادي في ظروف تسمح بالتعبير عن الارتياح النسبي بالنظر إلى النتائج المحصل عليها، وتظهر النتائج المسجلة في نهاية 1999 صورة عن اقتصاد نريده مستقرا، وحتى وإن أحرز تقدم كبير في ميادين جد حساسة كالبطالة وخدمة المديونية، إلا أن العديد من التساؤلات تبقى مطروحة كمسألة التضخم والقروض الموجهة للاقتصاد.

وإذا كانت نسبة التضخم 2.6% تدعو إلى التفاؤل بسبب الانخفاض المتواصل الذي يشهده إلا أن نسبة سيولة الاقتصاد 45% (نفس المستوى المسجل خلال سنة 1998) تدعو إلى القلق لأنه لا يمكن تفسيرها إلا بزيادة عمليات إعادة تمويل عن طريق تحويل أموال إعادة الجدولة إلى نقود.

ونذكرنا توازنات الميزانية بعبء الجرانب المرتبطة بزيادة السيولة في الاقتصاد وإلا كيف يمكننا تفسير 70% من إجمالي الناتج الداخلي

خاصة بالمديونية العمومية، وكيف يمكن تسديد خدماتها دون إلحاق الضرر بتوازنات المالية الضعيفة.

وانطلاقاً من ذلك يظهر أن الاستقرار الاقتصادي الكلي المرتقب بالنسبة لبعض المؤشرات وتفسير بعض الأرباح المسجلة إثر الاستقرار على مستوى الانتعاش وبالتالي النمو الاقتصادي لم تحدث إلى حد الساعة.

لقد تطورت التوازنات الاقتصادية الكلية مرة أخرى باستخدام تام مع ارتفاع أسعار المحروقات مع مطلع الألفية الثالثة التي سمحت بتحقيق فائض هام في الميزان التجاري - 5.83 مليار دولار - مع ذلك ما عدا هذا الارتفاع في التمويل العمومي تبقى التوجهات الكبيرة التي سجلت خلال السنة السابقة قائمة بمعنى غياب الإنعاش الاقتصادي إضافة لذلك لا يزال عبء الديون الخارجية يؤثر على استقرار توازن الميزانية، لذلك من الضروري إعادة تنظيم قطاعات واسعة في القطاع الاقتصادي، لهذا يخصص جزء من الأموال التي توفرت بفضل ارتفاع أسعار البترول لإنعاش الاقتصاد المنتظر.

استمرت الوفرة المالية إلى غاية سنة 2004 التي انعكست في:

- تحسن المستمر لميزان المدفوعات عن طريق التراكم المتواصل من سنة 2000 لاحتياطات الصرف الرسمية التي تعدّ من أهم العوامل في مجال الأمن الخارجي، بالإضافة إلى الفائض المعترف الذي حققه الحساب الجاري لميزان المدفوعات بفضل التطور الملائم لسعر برميل الخام، كذلك استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في سنة 2004، التقليل من حجم

المديونية الخارجية، كان لجميع هذه العوامل انعكاسات إيجابية على الوضع المالي الخارجي للجزائر؛

- تعزيز قدرة الخزينة على التمويل بفضل زيادة إيرادات الجباية البترولية مما تسبب في تقليص التأثير الخارجي للمالية العمومية وتشجيع عمليات تطهير قطاعات الإنتاج والمالية؛
 - استمرار تحسن الاستقرار النقدي في سنة 2004 بفضل:
 - التزايد المستمر للأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر؛
 - التقلص الشديد للقروض التي تقدمها البنوك للدولة؛
 - تباطؤ زيادة السيولة على مستوى البنوك عن طريق تنفيذ أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في سحب السيولة والاحتياطي الإجباري؛
- وهكذا فقد تميز الوضع النقدي والمالي لسنة 2004 بدعم قوي على مستوى الوضع الخارجي وشكل تحسن سعر البترول أهم عنصر كان سببا في الدعم المسجل على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

الخلاصة:

استهدفت الدراسة تحليل مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي مع الإشارة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر.

لقد تعرضت الدراسة للمفهوم الاقتصادي للتوازن وبيّنت أن هذا المصطلح ليس بجديد على الدراسات الاقتصادية، حيث اهتمت به النظريات الاقتصادية على مختلف تطور مراحل الفكر الاقتصادي بدءا من افتراض النظرية الكلاسيكية لحالة توازن جميع الأسواق واعتبار هذا الفرض حجر الزاوية للتحليل في إطار هذه النظريات فضلا عن اهتمام النظريات

الاقتصادية بنماذج التوازن العام والجزئي والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي والتوازن الاقتصادي العام.

لقد أوضحت الدراسة أن الاهتمام بتحليل التوازن والاستقرار الاقتصادي يأتي من ارتباطها بدراسة درجة تشغيل النشاط الاقتصادي في ظل تشابك وتداخل العديد من قرارات الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة، وبحدوث التساوي بين كميات الموارد التي ترغب هذه الوحدات في استهلاكها مع كميات الموارد التي ترغب في حيازتها يتحقق التوازن الاقتصادي.

كذلك تناولت الدراسة تحليلا للاستقرار الاقتصادي ومؤشراته والتأكيد على مفهوم الاستقرار الذي يشمل الإدارة الناجحة للأسس الأربعة الرئيسية في الاقتصاد الكلي، هذه الأسس تضم عجز الموازنة والتضخم والدين الخارجي وأسعار الصرف.

وقد تناولت الدراسة وبشكل مختصر التوازن الاقتصادي العام للجزائر وأظهرت أن هذا التوازن عرف عدة إختلالات قبل الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة وبعد هذه الإصلاحات عرفت التوازنات الكلية نوع من التطورات التي تزامنت مع ارتفاع أسعار المحروقات وخاصة مع بداية الألفية الثالثة، وإلى غاية سنة 2004 أين أصبح الاقتصاد الوطني يتوافر على قدرات تمويل هامة جدا والسؤال الذي يطرح كيفية تحويل هذا الادخار المتراكم منذ عدة سنوات إلى استثمارات منتجة، حيث يترتب عن الاستعمال غير العقلاني لهذه الموارد المالية تمديد في حياة أزمة ووفق الاستثمار التي ميزت الاقتصاد الوطني وعليه فإن أهمية الموارد المالية الفائضة أمام

حاجات تمويل الاقتصاد التي لم تلب بعد، تشهد على وجود اختلال في مستوى المنظومة الاقتصادية برمتها.

إن النتائج الجيدة المسجلة في جميع الادخار الداخلي والخارجي وتراكم ينبغي أن تكون متبوعة بسياسات لا تقل صرامة في مجال تحويل هذا الادخار إلى استثمارات منتجة الأمر الذي يدعو السلطات العمومية إلى إقامة آليات وتنظيم ضرورية لهذا الغرض.

قائمة الهوامش والمراجع:

- 1- عماد الإمام، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج، المعهد العربي للتخطيط، 1996، ص 125.
- 2- طاهر حيدر حردان، مبادئ الاقتصاد، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 18.
- 3- فايز إبراهيم الحبيب، عبد العزيز دحية، الدخل القومي والتجارة الخارجية، مطبعة المدني، القاهرة، 1983، ص ص 125، 127.
- 4- نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد- التحليل الوحدوي-، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 18.
- 5- نعمة الله نجيب، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 132.
- 6- فايز إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 167، 172.
- 7- أحمد فريد، سهير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 127.
- 8- زكريا عبد الحميد باشا، مرجع سابق، ص 283.

- 9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، تقرير وضعية السداسي الأول 1995، أكتوبر 1995.
- 10- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ماي 2000.
- 11- مشروع قانون المالية، لسنة 2001، أكتوبر 2001.
- 12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2000، نوفمبر 2000.
- 13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002، ماي 2003.
- 14- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003، جوان 2004.
- 15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقويم، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2004، جويلية 2004.
- 16-Conseil National Economique et social, Rapports sur la conjoncture économique et sociale de l'année 1995.
- 17- Conseil National Economique et social, Rapports sur la conjoncture économique et sociale de l'année 1997.
- 18- Conseil National Economique et social, Rapports sur la conjoncture économique et sociale de l'année 2001.